الداخليـة والخـارجية، وارتباطها بالزراعة، ومن ثم دخول التجارة اليهودية الى فلسطين، ودورها في اضعاف التجارة العربية، وكيف كان التجار اليهود لا يدفعون الضرائب، في حين الزم التجار العرب بدفعها. ثم استعرض دور بريـطانيـا في تحـويـل فلسـطين الى سوق لبضـائعها، وخاصة المنسوجات القطنية والصوفية، والادوات الكهربائية، والاسمدة، والشاي، والسكر، والملح. اضافة الى هذا سنّت السلطة القوانين الكفيلة بمنع استيراد كل ما تنتجه المصانع اليهودية «في الوقت الذي تركت فيه باب الاستيراد مفتوحاً لمنافسة الانتاج العربي».

أما الفصل السادس، فتناول النظام المالي لحكومة الانتداب في فلسطين، واجراءاتها في فرض الضرائب المباشرة، كضريبة الويركو، والعشر، وضريبة المهنة، والضرائب غير المباشرة، بحيث تمّ تركيب تلك الضرائب، مالياً، بمـا يكفـل ارهـاق الفـلاح والعـامـل والتاجر الفلسطيني، مقابل المزيد من التسهيلات للنشاطات اليهودية الاقتصادية، وازهاق موازنة الدولة على النفقات العسكرية، والادارة، والدوائر القضائية.

وخلص المؤلف، في النهاية، الى ان بريطانيا، عبر تشريعاتها واجراءاتها الاقتصادية في فلسطين، تمكّنت من ان تكـون على رأس قائمـة الدول المصدرة الى فلسطين، خلال فترة انتدابها؛ وقيام الرأسماليين البريطانيين باستغلال وجود الانتداب، فاستثمروا أموالهم فيها عبر شركات مثل «شيمن» و«يونيليفر»، والبوتاس الفلسطينية، وكهـربـاء فلسـطين. كذلك ربطت بريطانيا فلسطين باتفاقيات تجارية مع البلاد المجاورة، بهدف فتح اسواق للبضائع اليهودية فيها؛ وزاوجت بريطانيا بين مصالحها ومصالح الحركة الصهيونية في فلسطين، بحيث ضمن ذلك لكلا الطرفين ما كان يريده.

منهج الكتاب

الكتاب، في الاساس، رسالة جامعية كان تقدم بها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ. ويبدو واضحاً، من خلال الاقسام واسلوب المعالجة، التقيد الحازم بالقواعد والاسس الاكاديمية. وعلى الرغم من عدم تحديد المؤلف، في مقدمته، منهجه في البحث، الّا ان قراءة الكتاب تدلل، بوضوح، على لجوء الكاتب الى المنهج التحليلي، واكثاره من السرد وعرض الجداول الرقمية، دعماً لما يمليه واقع التحليل العام. ولعل ما يميز البحث هو عدم اللجوء الى اعطاء فرضيات، أو اطلاق احكام، بل تمّ عرض الارقام والوقائع وصولاً الى تحليل البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية في فلسطين؛ الامر الذي ساعد المؤلف على تلمس المميزات الخاصة للمجتمع الفلسطيني، اجتماعياً واقتصادياً، دون اللجوء الى التقسيمات النظرية الكلاسيكية.

وقد حافظ المؤلف على جانب كبير من الموضوعية، حين أكد، في مقدمته، ان ما قصده في البحث هو كشف النقاب عن أحد جوانب القضية الفلسطينية مستدركاً: «ان وفيتها حقها فهذا غاية ما اتمناه، والّا، فانني اتمنى ان يتاح لأحد الباحثين بعدي تكملة بحثها».

الكتاب، ولا شك، تميز في كشف جوانب هامة من الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي في فلسطين، في الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٩، الّا انه، مع ذلك، اثار المزيد من المسائل الهامة والحساسة التي تحتاج الى جهد بحثي مستقبـلي متواصل، خاصة في ما يتعلق بدور التجارة في التحولات الاجتماعية ـ السياسية، وما اثارته حركة الموانىء من تشرد واحداث في المدن وتضخم في السكان. أما على صعيد المراجع، فقد استخدم المؤلف المراجع العربية المتوفرة، مستفيداً، أيضاً، من ملفات الصحف المعاصرة لفترة الدراسة، ومركزاً، بكثير من الاهتمام، على التقارير البريطانية المنشورة. لذلك، شكّل الكتاب، في مجمله، اضافة الى الدراسات التاريخية المعاصرة، ومرتكزاً للانطلاق في مجال الدراسات الاقتصادية ـ السياسية المختصة بالتاريخ الوطني الفلسطيني.

سميح شبيب